ملاحظة هامة: هذا مجرد ملخص محاضرات فلسفة القانون وهو لا يغني عن المحاضرات التي تمّ إلقاؤها وشرحها والتي يتوجب على الطلبة مراجعتها للامتحان

تعتبر فلسفة القانون فرعا من فروع الفلسفة العامة تهتم بالقانون، فهي علم أصول القانون.

يقصد بأصل القانون ماهيته وأساسه عن طريق البحث ودراسة الفكرة العامة الاساسية في تصوره أما غاية القانون فيقصد بها الاهداف التي يسعى لتحقيقها واغلب الفقهاء والفلاسفة يتفقون ان غايته تحقيق العدل.

تتردد فلسفة القانون بين اتجاهين الاتجاه الميتافيزيقي وهو القانون الطبيعي والاتجاه الوضعي.

المذاهب الشكلية

يقصد بها المذاهب التي تهتم بالجانب الشكلي الذي تظهر فيه القواعد القانونية اي الشكل الذي أضفى (منح) القوة الإلزامية عليها في مواجهة الأفراد المخاطبين بها

مذهب هيجل

أن الدولة تعتبر شيئا معقولا وهي تجسيد للعقل

لم يعترف هيجل بمبدأ الفصل بين السلطات

سيادة الدولة واحدة لا تتجزأ

تقديس القوة وجعلها أساس الحق والقانون

مذهب أوستن

أصل القانون يرجع إلى وجود مجتمع منظم تنظيما سياسيا يتكون من طبقة حاكمة وطبقة محكومة.

القانون أمر يصدر من الحاكم إلى المحكوم ويقترن بجزاء يكفل احترامه وما عدا ذلك لا يعدّ قانونا.

مدرسة الشرح على المتون

تقديس النصوص

الإيمان بالقانون الطبيعي إيمانا ضعيفا

الالتزام بإرادة المشرع وحصر القانون فيها

النزعة الاستبدادية

مذهب كلسن

استبعاد العناصر غير القانونية

التوحيد بين القانون والدولة

وحدة القانون وعدم التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

استعمال القوّة الجبرية

المذاهب الموضوعية

لم تهتم المذاهب الموضوعية بالمظهر الخارجي للقاعدة القانونية وإنما اهتمت بجوهرها ومضمونها

المدرسة الواقعية

تنظر للقانون باعتباره علم واقعي، كظاهرة اجتماعية واقعية تقوم على الملاحظة والتجربة

المذهب التاريخي

إنكار القانون الطبيعي

اعتبار القانون وليد البيئة الاجتماعية

العرف مصدرا أساسيا للقانون

مذهب التضامن الاجتماعي

أنكر القانون الطبيعي

التضامن الاجتماعي واقعة تخضع للملاحظة المباشرة وهو أساس القانون ومصدر قوته الإلزامية

عند الإخلال بالقاعدة القانونية يوقع الجزاء

مذهب القانون الطبيعي

هو مجموعة القواعد القانونية الثابتة والأزلية المتوافقة مع طبيعة الإنسان والتي يتم الكشف عنها عن طريق العقل والتي تعبّر عن المثل العليا للعدل.

ظهرت فكرة القانون الطبيعي عند الفلاسفة اليونان فكانت فكرة فلسفية ثم انتقلت إلى الرومان وأصبحت فكرة قانونية، ثم اصطبغت بصبغة دينية من طرف رجال الكنيسة وفي العصر الحديث الذي تميز بظهور الدولة عارض بعض الفقه فكرة القانون الطبيعي ومنح الحكم المطلق للدولة لكن اتجاه الحكم المقيد اعتبر أن الدولة عبارة عن عقد اجتماعي وهو التعبير الجديد لفكرة القانون الطبيعي حيث اعتبر روسو أن العقد الاجتماعي يبرم بين الأفراد المحكومون ليتم نقل حقوقهم الطبيعية(المقررة بموجب القانون الطبيعي) للحظة

واحدة للتنظيم السياسي وهو الدولة الذي يرجعها لهم في صورة حقوق سياسية ومدنية متعهدا بحمايتها.